منهجية المرحلتين الأولى والثانية
لدارسة قياس مدى تنفيذ قرارات العمل الخليجي المشترك على أرض الواقع
السوق الخليجية المشتركة

2016 – 2017م

مقدمة

قام المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالعمل على دراسة قياس مدى تنفيذ قرارات العمل الخليجي المشترك على أرض الواقع الصادرة خلال الفترة 1981-2014م، حيث تم وضع خطة عمل تفصيلية لتنفيذ هذه الدراسة تتكون من ثلاث مراحل مترابطة خلال الفترة 2016 – 2018م، وذلك لقياس مدى تنفيذ قرارات المجلس الأعلى في المجال الاقتصادي والاجتماعي والمتعلقة بالمواطنة الخليجية، والتعرف بصورة تفصيلية على الصعوبات والتحديات المرتبطة بتنفيذ قرارات المجلس الأعلى التي تواجه المواطنين والمؤسسات وكيفية التغلب عليها.

ووضع المركز الإحصائي الخليجي تصوراً لآليات العمل يتكون من عدة مراحل مترابطة وعمل على تطبيقها لجمع بيانات كمية ونوعية على عدة مستويات، وذلك للوصول إلى القياس الدقيق لمدى تنفيذ قرارات المجلس الأعلى للعمل الخليجي المشترك المرتبط بمواطني دول مجلس التعاون، حيث تساعد البيانات على المستوى الفردي على التعرف وقياس الآثار المترتبة على تنفيذ القرارات بصورة مباشرة ومعرفة آراء الأفراد في مدى الاستفادة المباشرة من تنفيذ هذه القرارات في حياتهم، وكذلك قياس رضاهم عن الخدمات المترتبة عن القرارات وهل حققت الهدف منها، بالإضافة إلى كيفية تطوير وتعظيم الاستفادة منها، والتغلب على العقبات التي قد تواجههم في الاستفادة من تلك الخدمات، وما هي الآليات المستخدمة لتوصيل شكاوى المواطنين في حالة وجود عقبات تواجههم في الاستفادة من القرارات وكيفية التطوير. وتجدر الإشارة أن هذا النوع من البيانات يُمكن أيضاً من قياس مستويات المعرفة بين المواطنين بالمنافع المترتبة على هذه القرارات، وما هي أنسب الوسائل التي من الممكن تبنيها عند تصميم خطط تسويق اجتماعي لها على اعتبار أن عدم المعرفة بتوفر تلك الخدمات من أهم التحديات الحالية. (شكل رقم 1.14).

شكل 1.14: رؤية المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمنظومة البيانات الخاصة بقياس مدى تنفيذ قرارات المجلس الأعلى على أرض الواقع حسب مراحل العمل

المرحلة الأولى 2016م

تشمل المرحلة الأولى جمع بيانات كمية من الأجهزة الإحصائية الوطنية، بالإضافة إلى جمع بيانات مؤسسية (نوعية) من بعض المؤسسات الخليجية المعنية بمتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى ذات الصفة الأقليمية (هيئات ومكاتب تابعة للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية). ونُفذت في عام 2016م من خلال جمع البيانات الكمية وذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأجهزة

الإحصائية الوطنية، وقُدمت نتائج المرحلة الأولى (التقرير التفصيلي، التقرير الملخص، و العرض التقديمي) في اجتماع اللجنة الوزارية والذي عُقد في مدينة الرياض تاريخ 2 نوفمبر 2016م.

مصادر البيانات

إن توافر البيانات والمعلومات الإحصائية هو العماد الأساسي للتخطيط والمتابعة، ولغايات تنفيذ الدراسة التي كُلف المركز بإعدادها من قبل اللجنة الوزارية الموقرة للخروج بمؤشرات إحصائية تساعد في قياس مدى تنفيذ قرارات العمل الخليجي المشترك على أرض الواقع على مستوى مجلس التعاون وعلى مستوى الدول الأعضاء كل على حدة. عمل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتنسيق مع الأجهزة الإحصائية الوطنية في دول المجلس على توفير البيانات اللازمة لقياس وتحليل المؤشرات الإحصائية لمتابعة تنفيذ قرارات العمل الخليجي المشترك كالتالي:-

البيانات الكمية

قام المركز الإحصائي الخليجي بتصميم جداول تفصيلية للبيانات الكمية المطلوبة لمختلف المجالات التي غطتها قرارات العمل المشترك والتي يتوفر البعض منها خلال المسوح والدراسات التي تنفذها الأجهزة الإحصائية الوطنية، فيما يتوفر الجزء الآخر من الجهات الحكومية المنتجة للبيانات والإحصاءات الرسمية كالوزارت والهيئات والمؤسسات في دول المجلس، بالإضافة إلى بيانات السوق الخليجية المشتركة والتي توفرها الأمانة العامة لدول مجلس التعاون. وتهدف هذه الجداول إلى تجميع إحصاءات تفصيلية حول الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وقد تم مراعاة ما يلي في تصميم الجداول المطلوبة بحيث:

- تعكس البيانات المطلوبة تفاصيل القرارات محل الدراسة.
- تغطي خمس نقاط زمنية يتم جمع البيانات حولها وهي :2000م، 2005م، 2010م، ...، بالإضافة إلى بيانات سنوية بشكل دوري من عام 2014م.
- تغطي البيانات كافة دول مجلس التعاون.

ومن ثم نستطيع في معظم القرارات قياس الأثر الحادث على المواطنين قبل وبعد صدور قرارات المجلس الأعلى وإن كانت هذه النوعية من البيانات لا تُمكننا من عزل أثر القرارات وقياسها، بل إنها فقط تُمكننا من قياس الأثر الذي يساهم القرار في إحداثه، بالإضافة إلى تشكيل مجموعة عمل من ضباط الاتصال على مستوى الدول الأعضاء للتنسيق وإرسال البيانات بصفة دورية للتمكن من حساب مؤشرات ونشرها في

تقرير دوري يهدف إلى متابعة تنفيذ قرارات العمل الخليجي المشترك. وقد تم استيفاء بيانات تلك الجداول من الأجهزة الإحصائية الوطنية حسب ما هو متوفر.

البيانات النوعية (الحلقات النقاشية)

إن مصادر جمع البيانات الكمية سابقة الذكر لا تُمكن من قياس مدى تنفيذ القرارات بصورة شاملة، لذلك كان لابد من الاعتماد على توفير بيانات نوعية تخدم هذا الغرض من خلال استخدام أسلوب الحلقات (الجلسات) النقاشية، حيث تم إعداد مجموعة من الاستبانات النوعية لتطبيقها من خلال حلقات نقاشية على عدة مستويات كالتالي:-

- هيئات ومكاتب تابعة للأمانة العامة لمجلس التعاون، وذلك للحصول على بيانات نوعية على مستوى مجلس التعاون.
- هيئات على المستوى الوطني، للحصول على بيانات نوعية أكثر تفصيلاً على مستوى كل دولة.

وتهدف هذه الاستبانات إلى التعرف بصورة تفصيلية على التحديات من وجهة نظر الخبراء والمختصين والمعنيين بتنفيذ قرارات العمل الخليجي المشترك التي تواجه المواطنين الطبيعين والاعتباريين وكيفية التغلب عليها، بالإضافة إلى التعرف على مدى تنفيذ مبدأ المساواة بين مواطني دول المجلس وباقي مواطني دول المجلس الآخرين والتي كفلتها قرارات المجلس الأعلى.

وفي هذه المرحلة، تم إعداد أربع استبانات شملت القطاعات التالية: التعليم (العام، والفني، والجامعي)، والصحة، والعمل والتأمينات الاجتماعية، والأنشطة الاقتصادية (مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية، تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات، ممارسة المهن والحرف، المعاملة الضريبية). وقد تم مراعاة نقطتين رئيسيتين عند إعداد الاستبانات النوعية، هما:

1. أن تغطي هذه الاستبانة التفاصيل الموجودة في قرارات المجلس الأعلى للعمل الخليجي المشترك وما يترتب عليها من آثار مباشرة على مواطني دول المجلس مستخدمين في ذلك ما حصلنا عليه من نتائج تحليل المحتوى للقرارات.

2. أن تكون مكملة أو/ ومفسرة للجداول الواردة في الاستبانة النوعية، ومن ثم نستطيع تطبيق المنهجية المختلطة في التحليل وتحقيق أهداهذاف التقرير بصورة أكثر شمولية.

وتم عَقد أربع حلقات نقاشية مع مسؤولين عن متابعة ملفات قطاعات التعليم، والصحة، والعمل والتأمينات الاجتماعية، والاقتصاد على مستوى دول المجلس في جهات تابعة للأمانة العامة لمجلس التعاون، وذلك بهدف الحصول على بيانات على مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد تم تجميع البيانات في شهر أغسطس من عام 2016م، وهذه الجهات هي:

اتحاد غرف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مجلس الصحة لدول مجلس التعاون

مكتب التربية العربي لدول الخليج

وفي واقع الأمر، لم يتم جمع بيانات حول التعليم الفني في استبانة التعليم، كذلك العلامات التجارية ومكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية في استبانة الأنشطة الاقتصادية في هذه المرحلة بسبب ضيق الوقت. بالإضافة إلى أن البيانات التي تم جمعها حول المهن الحرة تحتاج إلى مزيد من التقصي مع جهات أخرى على مستوى الدول.

منهجية التحليل والقياس

يعتمد التقرير على المنهج المختلط[1] في التحليل، حيث تم استخدام البيانات النوعية (الكيفية) كداعم ومفسر للبيانات الكمية، بالإضافة إلى الاعتماد عليه كمصدر أساسي لتحليل البيانات لقياس مدى تنفيذ قرارات

[1] المنهج المختلط هو أحد مناهج البحث العلمي الذي يجمع بين المنهجين الكمي والنوعي في واحد أو أكثر من العناصر التالية: تصميم أدوات جمع البيانات، جمع البيانات، تحليل النتائج والاستدلال، وذلك بهدف الحصول على فهم أكبر لمشكلات البحث.

المجلس الأعلى المتعلقة بالمواطنة الخليجية والاقتصادية على أرض الواقع بهدف متابعة مدى تنفيذ القرارات من خلال بيانات كمية واستقصاء الآراء التي تتطلب بيانات نوعية، ومن ثم الخروج بنتائج واستنتاجات أكثر دقة بشأن تنفيذ قرارات المجلس الأعلى، وماهية التحديات التي تواجهها على أرض الواقع.

شكل 2.14: خطة التحليل المستخدمة في دراسة قياس مدى تنفيذ قرارات المجلس الأعلى للعمل الخليجي المشترك على أرض الواقع 2016-2017م

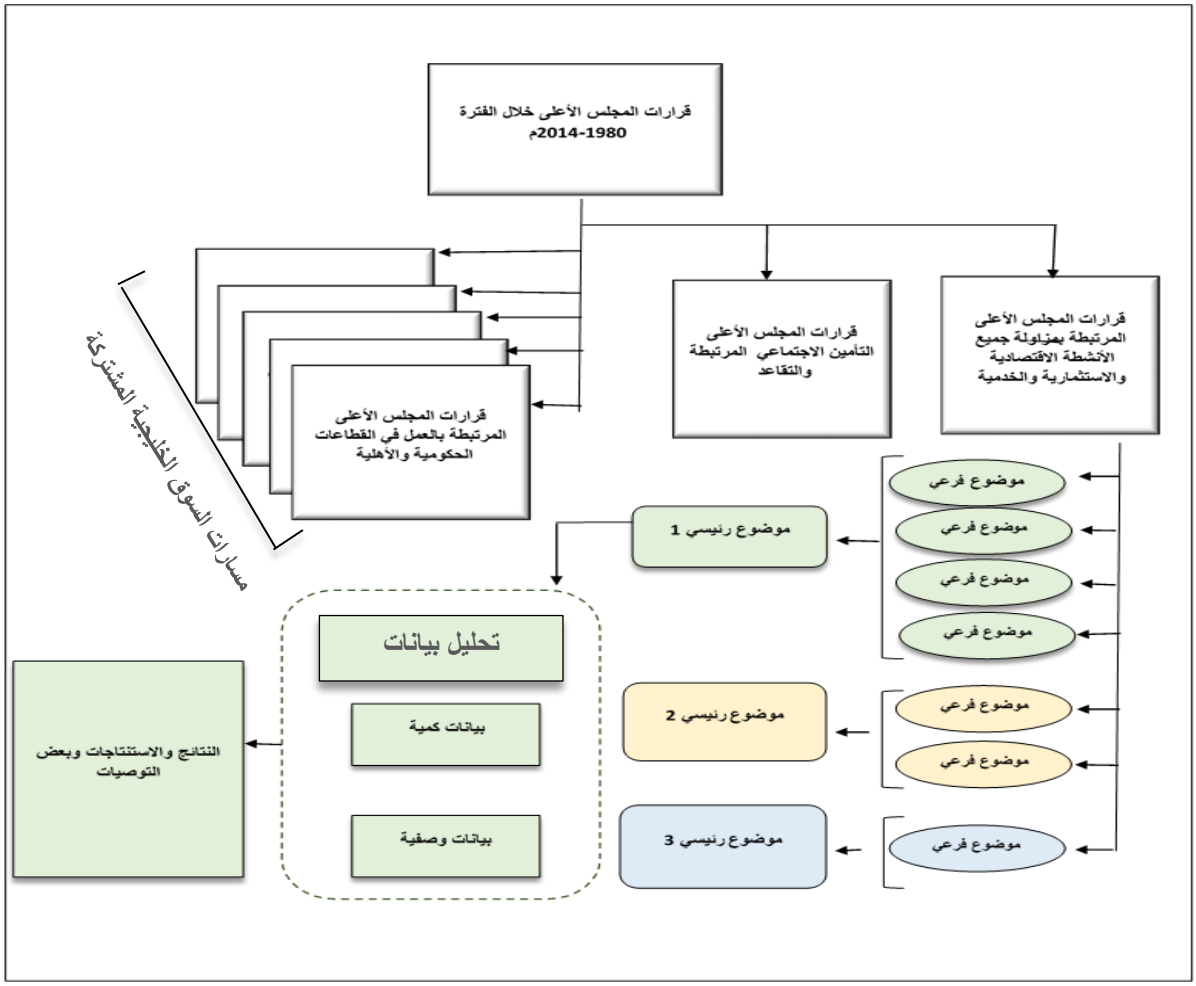

المرحلة الثانية 2017م

أما المرحلة الثانية فهي معنية بجمع بيانات على المستوى الفردي، تضمنت جمع بيانات من عينة من أفراد اعتباريين (مؤسسات/شركات) تعمل في دول مجلس التعاون الأخرى (تتضمن بيانات كمية ونوعية) من خلال المسح الاستطلاعي بالعينة للمؤسسات/الشركات الخليجية العاملة في قطاعي الصناعة وتجارة التجزئة والجملة في القطاع الأهلي في دول مجلس التعاون الأخرى، والمسح الاستطلاعي الشامل لمؤسسات القطاع الحكومي ذات العلاقة، بالإضافة إلى جمع البيانات الكمية الخاصة بمسارات السوق الخليجية المشتركة. ونُفذت في عام 2017م.

مصادر البيانات

استكمل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التنسيق مع الأجهزة الإحصائية الوطنية في دول المجلس على توفير البيانات اللازمة لقياس وتحليل المؤشرات الإحصائية لمتابعة تنفيذ قرارات العمل الخليجي المشترك من خلال توفير البيانات الكمية والنوعية:-

البيانات الكمية

قام المركز الإحصائي الخليجي بتحديث تجميع بيانات الجداول الكمية التفصيلية حسب مسارات السوق الخليجية المشتركة العشر من الأجهزة الإحصائية الوطنية حسب ما هو متوفر، بالإضافة إلى إعداد التقرير الدوري الخاص بمؤشرات البيانات الكمية ونشره على موقع المركز الإحصائي الخليجي الإلكتروني.

البيانات النوعية (الكيفية)

نظراً لتنوع المجالات التي تغطيها قرارات المجلس الأعلى للعمل الخليجي المشترك الواقعة في نطاق الدراسة، ولإمكانية تغطية أشمل وأوسع والوصول إلى التحديات التي تقف عائقاً في تنفيذ قرارات المجلس الأعلى على أرض الواقع، كان لابد من استخدام كافة المصادر والأساليب التي توفر البيانات والمعلومات، والتي بدورها تُمكن من حساب مؤشرات إحصائية تضمن قياس مدى تنفيذ القرارات على أرض الواقع.

فقد اعتمد المركز الإحصائي الخليجي في المرحلة الثانية من هذه الدراسة عام 2017م على مصادر بيانات مختلفة، منها المصادر السجلية، والمسوح الاستطلاعية. وتعتبر المسوح أحد أهم مصادر البيانات والمعلومات الإحصائية للعديد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. لذا عمل المركز الإحصائي الخليجي بالتنسيق مع الأجهزة الإحصائية الوطنية في دول المجلس بناءً على توصيات مجلس الإدارة الموقر الذي عُقد بتاريخ 22 ديسمبر 2016م في العاصمة العُمانية مسقط على تنفيذ مسح استطلاعي للمؤسسات/الشركات الخليجية العاملة في القطاع الأهلي في دول مجلس التعاون الأخرى[2].

فقام المركز الإحصائي الخليجي بتنفيذ مسح استطلاعي لقياس مدى تنفيذ قرارات العمل المشترك على أرض الواقع للقطاعين الحكومي والأهلي من خلال تصميم استبانات متخصصة لمختلف الفئات التي شملها المسح. وتمثلت الفئة الأولى في القطاع الحكومي الذي يعنى بالقوانين والتشريعات التي تعكس تنفيذ قرارات المجلس الأعلى، فيما تتمثل الفئة الثانية في القطاع الأهلي والذي يتمثل في المواطنين الاعتباريين (المؤسسات/الشركات الخليجية[3]) الذين يزاولون الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية في دول مجلس التعاون الأخرى.

الجدير بالذكر أن هناك متطلبات أساسية للمسح لابد من أخذها بالاعتبار عند التنفيذ:

- توفير إطار شامل وحديث يضم بيانات تفصيلية قدر الإمكان عن خصائص المنشآت الاقتصادية الخليجية العاملة في كل دولة من دول المجلس.
- تصميم وسحب عينة احتمالية ممثلة على مستوى القطاعات الاقتصادية في كل دولة من دول المجلس.
- جمع البيانات ميدانياً حسب خطة زمنية محددة وتجهيزات كافية، ومن الممكن جمعها إلكترونياً من خلال اللوح الإلكتروني أو الأجهزة الكفية، والتي تحتاج إلى تصميم برامج إدخال وتحويل البيانات.
- تدريب العاملين في مراحل المسح.
- إعداد أدوات المسح التفصيلية.
- استخراج وتحليل النتائج.
- كتابة التقرير.

[2] تم تنفيذ المسح الاستطلاعي على الافراد الاعتباريين فقط، وتم تأجيل تنفيذ المسح الاستطلاعي على الأفراد الطبيعين حتى إشعار أخر، (وقد قام المركز بتنفيذ استطلاع رأي تجريبي على عينة عشوائية من الأفراد الطبيعين في عام 2021م).

[3] المؤسسات/الشركات المملوكة بالكامل خليجيا في الدول الأعضاء الأخرى

وقد نفذت الدراسة من خلال أربعة مراحل عمل رئيسة، كما هو موضح في الشكل 3.14.

شكل 3.14: مراحل العمل الرئيسة في دراسة قياس مدى تنفيذ قرارات المجلس الأعلى للعمل الخليجي المشترك على أرض الواقع 2016-2017م

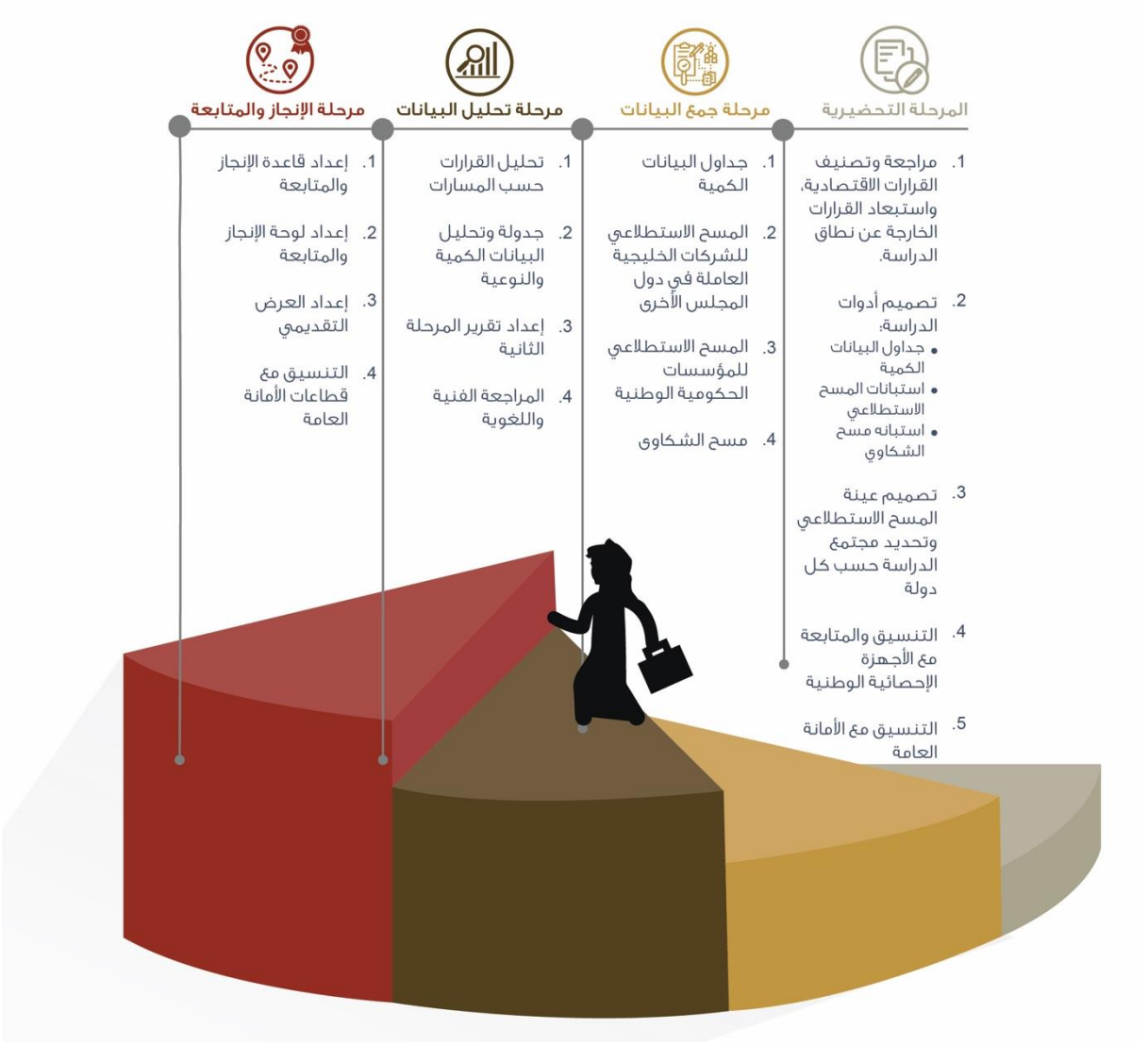

وضمن هذه المرحلة ونظراً لضيق الوقت نفّذ المركز الإحصائي الخليجي بالتعاون مع الأجهزة الإحصائية الوطنية المسح الاستطلاعي خلال الربع الأول من عام 2017م لقطاعي الصناعة والتجارة (التجزئة والجملة) فقط، ليتم تنفيذ مسح موسع بالعينة على مستوى كل دولة من الدول الأعضاء في المرحلة الثالثة، يغطي كافة القطاعات الاقتصادية.

أهداف المسح الاستطلاعي

إن الهدف الرئيسي للمسح الاستطلاعي هو التعرف على التحديات التي تواجه المؤسسات/الشركات الخليجية العاملة في دول مجلس التعاون الأخرى وإلى تطبيق وتشريع القوانين المتعلقة بهذه القرارات ومدى تنفيذها على أرض الواقع فيما يخص مزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية في دول مجلس التعاون، بالإضافة إلى التعرف على التسهيلات والمزايا الممنوحة عند العمل على مزاولة هذه الأنشطة والتي تساعد في رسم صورة واضحة عن مدى تنفيذ قرارات العمل المشترك على أرض الواقع في دول مجلس التعاون، والتي سيكون لها أثراً نحو المضي قدماً في خطوات التكامل الاقتصادي الخليجي والذي يهدف إلى "تعزيز المواطنة الاقتصادية الخليجية الواحدة".

المجتمع المستهدف

تم استهداف المؤسسات الحكومية المعنية بتشريع القوانين الوطنية المتعلقة بقرارات المجلس الأعلى للعمل الخليجي المشترك المتعلقة بممارسة الأنشطة الاقتصادية في القطاع الحكومي وهي **المؤسسات الحكومية الوطنية**، وتشمل عدد من المؤسسات الحكومية الوطنية ذات العلاقة المباشرة بالسوق الخليجية المشتركة كالتالي:-

- البنوك المركزية الوطنية
- وزارات التجارة والصناعة
- غرف التجارة والصناعة
- وزارات المالية
- الإدارات العامة للجمارك

أما القطاع الأهلي فيتكون مجتمع الدراسة المستهدف من المواطنين الاعتباريين (المؤسسات/الشركات المملوكة بالكامل خليجياً)[4] الذين يزاولون الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية في دول مجلس التعاون الأخرى. حيث تم اختيار العينة المطلوبة من المؤسسات/الشركات التي تعمل في النشاط الاقتصادي الرئيس في قطاعي الصناعة أو تجارة التجزئة والجملة.

[4] المؤسسة قد تكون شركة واحدة أو أكثر، والعينة ستكون من المؤسسات/الشركات التي تعمل في قطالعي الصناعة والتجارة.

وقد تم التركيز في اختيار المؤسسات/الشركات الخليجية التي لديها أكبر عدد ممكن من الفروع في دول المجلس الأخرى أن وجدت، وذلك لإمكانية دراسة التحديات في مزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية في دول المجلس المختلفة.

إطار المسح

يعتبر الإطار من أهم أساسيات تصميم المسوح والدراسات الاستطلاعية بكافة مجالاتها، ولتنفيذ المسح الاستطلاعي الخاص بالمؤسسات/الشركات الخليجية العاملة في القطاع الأهلي في دول مجلس التعاون الأخرى تم العمل والتنسيق مع المعنيين لدى الأجهزة الإحصائية الوطنية لدراسة الإطر المتوفرة لديهم التي تضم كافة هذه المؤسسات/الشركات في قطاعي الصناعة والتجارة (التجزئة والجملة) في دول مجلس التعاون.

وقد تم التوصل إلى أن هذه الأطر لا توفر كافة المتغيرات الأساسية اللازمة لتحديد مجتمع الدراسة المستهدف، حيث أن متغير جنسية المؤسسة/الشركة أو جنسية المستثمر أو صاحب المؤسسة/الشركة هو الأساس في تحديد المؤسسات/الشركات الخليجية، مما استلزم التنسيق مع جهات أخرى في الدول الأعضاء لتوفير بيانات أكثر تفصيلاً مثل وزارة التجارة والصناعة وهيئة الاستثمار. وقد تم التركيز على بعض المتغيرات مثل رقم واسم السجل التجاري، جنسية المؤسسة/الشركة، جنسية المستثمر، جنسية الشريك، تاريخ التسجيل أو المباشرة بالعمل، النشاط الاقتصادي الرئيس والثانوي، راس المال المصرح به أو رأس المال المدفوع، و الكيان القانوني للمنشأة.

تصميم العينة

لغايات تحقيق أهداف المسح، تم تنفيذ المسح الاستطلاعي للمؤسسات/الشركات الخليجية العاملة في دول مجلس التعاون الأخرى في قطاعي الصناعة وتجارة التجزئة والجملة. وتم تصميم العينة كعينة قصدية (Purposive Sampling) وهي أحدى أنواع العينات غير الاحتمالية[5].

[5] ولابد من التنويه هنا، أن نتائج المسح الاستطلاعي بناءً على تصميم العينة المستهدفة وهي عينة غير ممثلة لكافة وجهات النظر والاراء ولكنها تعتبر أساس متين للتحليل ومصدر ثري للمعلومات التي تشكل قاعدة مناسبة لمزيد من البحث والتقصي حول موضوع الدراسة.

جدول 1.14: توزيع المؤسسات الحكومية والمؤسسات/الشركات الخليجية العاملة في قطاعي الصناعة والتجارة في دول مجلس التعاون حسب العينة المطلوبة، 2017م

القطاع /الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	عُمان	قطر	الكويت	إجمالي
القطاع الحكومي	12	6	6	6	6	6	42
القطاع الأهلي	18	18	18	18	8	18	108
الاجمالي	**30**	**24**	**24**	**24**	**14**	**24**	**150**

الفئة المؤهلة

الفئة المؤهلة لاستيفاء البيانات في المسح الاستطلاعي هي على الأغلب الشخص الأول في المؤسسة/الشركة أو من ينوب عنه، ولديه معرفة وإلمام بكافة الأنشطة والمهام التي تقوم بها المؤسسة/الشركة. وقد يكون هذا الشخص هو الرئيس أو المدير العام أو المدير التنفيذي أو من ترشحه المؤسسة لاستيفاء البيانات وتعطيه الحق بالتحدث بإسم المؤسسة عن أية صعوبات أو تسهيلات تعرضت لها المؤسسة/الشركة في مجال البحث والدراسة.

جمع البيانات

قامت الأجهزة الإحصائية الوطنية ولخبرتها الطويلة في العمل الإحصائي بتوليها جمع البيانات[6] من الفئات المستهدفة الحكومية والأهلية وذلك بخطوات تنسيقية سواء بإرسال مخاطبات رسمية أو بالتواصل عن طريق مراكز الاتصال مع المؤسسات الحكومية أو المؤسسات/الشركات المختارة بالعينة والتنسيق معهم بشأن الوقت المناسب لتحديد موعد لاستقبال مستوفي البيانات (جامعي البيانات) والذين هم من موظفي الأجهزة الإحصائية الوطنية في دول مجلس التعاون ممن لديهم الخبرة والكفاءة في التعامل واستيفاء البيانات بالشكل الدقيق واللائق، حيث تم تزويد المؤسسات/الشركات بإستبانة المسح الاستطلاعي ليتم قرائتها واستيفاء بياناتها كمرحلة أولى لجمع البيانات. وقد قام المركز الإحصائي الخليجي بإعداد استبانات المسح باللغتين العربية والإنجليزية وذلك لضمان تعبئة الاستبانة من الأشخاص المؤهلين بغض النظر عن لغتهم.

[6] قانون الإحصاء الوطني في دول مجلس التعاون، والدي يعتبر الأجهزة الإحصائية الوطنية هي المصدر الرسمي.

وللوقوف على المعلومة بكافة تفاصيلها وخصائصها، تم إجراء مقابلات مع بعض المعنيين المختصين في المؤسسات الحكومية وذلك للإستيضاح عن بعض البيانات والمعلومات التفصيلية والتحديات التي تواجه ممارسة الأنشطة الاقتصادية في بعض دول المجلس، حيث تم زيارة كل من وزارة التجارة والصناعة وغرفة التجارة والصناعة العُمانية، ووزارة المالية والبنك المركزي العُماني، بالإضافة إلى وزارة التجارة والتجارة والسياحة والبنك المركزي البحريني. وتم البدء بجمع البيانات في دول المجلس بشكل متفاوت، حيث بدأت بعض الدول في الأول من فبراير عام 2017م، والبعض الآخر في الأول من مارس عام 2017م.

والجدول رقم 2.13 يوضح موقف الاستجابة حسب دول المجلس للمسح الاستطلاعي.

جدول 2.14: المؤسسات/الشركات المستوفاة للمسح الاستطلاعي في القطاعين الحكومي والأهلي حسب دول مجلس التعاون، 2017م

القطاع	الإمارات	البحرين	السعودية	عُمان	قطر	الكويت	إجمالي
القطاع الحكومي	**12**	**6**	**6**	**6**	**6**	**6**	**42**
الاستجابة	%58.3	%83.3	%66.7	%100.0	%33.3	%66.7	%66.7
مستوفاة	7	5	5	6	2	4	29
رفض							
أخرى	1						1
القطاع الأهلي	**19**	**20**	**34**	**18**	**8**	**18**	**117**
الاستجابة[7]	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%37.5	%77.8	%92.3
مستوفاة	19	20	34	18	3	14	108
رفض					1		1
أخرى						2	2

أدوات المسح

تم تصميم أدوات المسح الاستطلاعي لجمع البيانات بنوعيها الكمية والكيفية (النوعية)، والتي تعكس قرارات العمل الخليجي المشترك، وتم التركيز على قرارات مسارات مزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية، حيث تم إعداد مجموعة من الاستبانات لتطبيقها على عدة مستويات:

[7] بعض الدول وفرت استبانات أكثر من المطلوب، حيث قامت بزيادة حجم العينة منذ البداية لضمان الاستجابة وتوفير عدد كاف من الاستمارات.

- استبانة وزارات التجارة والصناعة.
- استبانة غرف التجارة والصناعة.
- استبانة البنوك المركزية الوطنية.
- استبانة المؤسسات/الشركات الاقتصادية الخليجية العاملة في قطاع الصناعة.
- استبانة المؤسسات/الشركات الاقتصادية الخليجية العاملة في قطاع التجارة (الجملة والتجزئة).
- استبانة الشكاوى (وزارات المالية، وزارات التجارة والصناعة، والإدارات العامة للجمارك).